CD/1645
6 June 2001

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة من الممثل الدائم للصين إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل بها ورقة عمل بعنوان "عناصر ممكنة للصك القانوني الدولي المقبل المتعلق بمنع تسليح الفضاء الخارجي"

بناء على تعليمات من الحكومة الصينية، يشرفني أن أرفق طيه النص الصيني والإنكليزي لورقة عمل بعنوان "عناصر ممكنة للصك القانوني الدولي المقبل المتعلق بمنع تسليح الفضاء الخارجي".

وأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذه الوثيقة وتعميمها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) هو اكسياندي

السفير المكلف بشؤون نزع السلاح

رئيس وفد الصين لدى مؤتمر نزع السلاح

وفد الصين

عناصر ممكنة للصك القانون الدولي المقبل المتعلق بمنع تسليح الفضاء الخارجي

إن الصين ملتزمة بتشجيع المجتمع الدولي على التفاوض بخصوص صك قانوني دولي بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق للتسلح فيه وبخصوص إبرام هذا الصك. وكان الوفد الصيني قد قدم إلى مؤتمر نزع السلاح، في شباط/فبراير ٢٠٠٠، ورقة عمل (CD/1606، المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠) بعنوان "موقف الصين واقتراحاتها بشأن سبل معالجة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح"، أجملت أفكار الصين الأولية بشأن الصك القانوني الدولي المذكور أعلاه. وقامت الصين بزيادة شرح مبررات هذه الأفكار وتطويرها. ومن رأينا أن الصك القانوني المقبل يمكن أن يشمل، في جملة أمور، العناصر التالية:

* * *

أولاً - الاسم الممكن للصك

- معاهدة منع تسليح الفضاء الخارجي.

ثانياً - الديباجة

- الفضاء الخارجي هو التراث المشترك للإنسانية. ويشكل استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أحد التطلعات المشتركة للإنسانية.

- يؤدي الفضاء الخارجي دوراً متزايداً باطراد في تنمية البشرية مستقبلاً.

- يوجد خطر محتمل يتمثل في امتداد تطوير الأسلحة والأنشطة القتالية إلى الفضاء الخارجي.

- أصبح منع التسليح في الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق للتسلح فيه مهمة واقعية وملحة تواجه المجتمع الدولي.

- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من القرارات بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق للتسلح فيه جاءت باشتراط مسبق وأساسي لمنع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق للتسلح فيه.

- إن الاتفاقات القائمة المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح والمتصلة بالفضاء الخارجي، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية منها، والنظام القانوني القائم فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي، قد أديا دوراً إيجابياً في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وفي تنظيم الاضطلاع بأنشطة فيه. وينبغي الامتثال لهذه الاتفاقات ولهذا النظام. بيد أنه لا يمكن لهذه الاتفاقات وللنظام القانوني أن يحولا على نحو فعال دون تسليح الفضاء الخارجي وقيام سباق للتسلح فيه.
- حرصاً على مصالح البشرية، يجب دائماً استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ويجب عدم السماح أبداً بأن يصبح ميدان معركة.
- لا يمكن استئصال الخطر البازغ المتمثل في حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي والضمان الكامل لأمن ملكية جميع البلدان للفضاء الخارجي إلا بالمنع الصارم لتسليح هذا الفضاء، وهو أمر لا غنى عنه للحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي والسلم والأمن العالميين لجميع البلدان.

ثالثاً - التزامات أساسية

- عدم القيام بتجريب أية أسلحة أو منظومات أسلحة أو مكوناتها في الفضاء الخارجي وعدم وزعها واستخدامها فيه.
- عدم القيام على اليابسة أو في البحر أو في الجو بتجريب أو وزع أو استخدام أي أسلحة أو منظومات أسلحة أو مكونات أسلحة يمكن استخدامها لخوض الحرب في الفضاء الخارجي.
- عدم استخدام أي أشياء تُطلق في مدارات للاشتراك بها مباشرة في أنشطة قتالية.
- عدم مساعدة أو تشجيع البلدان أو المناطق أو المنظمات الدولية أو الكيانات الأخرى على الاشتراك في أنشطة يحظرها هذا الصك القانوني.

رابعاً - تعاريف

- *الفضاء الخارجي* هو الحيز الكائن فوق الغلاف الجوي للأرض، أي الفضاء الموجود على مسافة ١٠٠ كلم فوق سطح البحر بالكرة الأرضية.
- *الأسلحة* هي أجهزة أو مرافق تُستخدم في ضرب هدف من الأهداف أو تدميره أو الإخلال مباشرة بالمهام العادية لهذا الهدف وذلك بشتى الطرق التدميرية.

- منظومات الأسلحة هي مجموع الأسلحة وأجزائها التي ترتبط بها ارتباطاً لا غنى عنه والتي تنجز معاً مهمات قتالية.
- مكونات منظومات الأسلحة هي منظومات فرعية تُستخدم مباشرة وبطريقة لا غنى عنها في إنجاز مهمات قتالية.

خامساً - تدابير التنفيذ الوطنية

- يقوم كل بلد، وفقاً لإجراءاته الدستورية، باتخاذ أي تدابير ضرورية لحظر أو منع القيام بأي أنشطة تشكل انتهاكاً لأي صك قانوني على إقليمها أو في أي مكان آخر يخضع لولايتها أو سيطرتها.

سادساً - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

- لا يُؤوّل هذا الصك القانوني على أنه يعرقل الاستكشاف العلمي في الفضاء الخارجي من جانب جميع الدول الأعضاء فيه أو الاستخدامات العسكرية الأخرى التي لا يحظرها هذا الصك القانوني.
- يلتزم كل بلد بالمبادئ العامة للقانون الدولي في الاضطلاع بأنشطته في الفضاء الخارجي، ويجب عليه عدم النيل من سيادة البلدان الأخرى أو من أمنها أو مصالحها.

سابعاً - تدابير بناء الثقة

- تدعيماً للثقة المتبادلة، تصدر كل دولة طرف برنامجها الفضائي وتعلن عن مواقع ونطاقات مواقعها الخاصة بالإطلاق الفضائي، وملكية ومعالم (بارامترات) الأشياء المزمع إطلاقها في الفضاء الخارجي، والإخطار بأنشطة الإطلاق.

ثامناً - تدابير التحقق

(تحتاج إلى مزيد من النظر والإعداد).

تاسعاً - تسوية المنازعات

- إذا اشتبهت إحدى الدول الأطراف في وقوع انتهاك للمعاهدة من جانب دولة طرف أخرى، يكون على الدولتين الطرفين المعنيتين الاضطلاع بالتشاور والتعاون بغية حل هذه المسألة. ويكون

لكل دولة طرف الحق في طلب توضيح من الدولة الطرف المشتبه فيها. وتكون الدولة الطرف المشتبه فيها ملزمة بتقديم معلومات ذات صلة بغية توضيح المسألة.

- إذا لم يؤد التشاور والتوضيح إلى تحقيق نتائج مرضية للدولتين الطرفين المعنيين، يمكن للدولة الطرف المشتبه أن تقدم اتهامات للمنظمة المنفذة لهذا الصك القانوني. ويجب أن تشمل الاتهامات الأدلة المؤيدة فضلاً عن الطلب الموجه لقيام المنظمة بمراجعة المسألة المعنية.
- تتعهد كل دولة طرف بالتعاون في التحقيق الذي تجريه المنظمة المنفذة لهذا الصك القانوني، وفقاً للطلب الذي تكون قد تلقتته.

عاشراً - المنظمة المنفذة لهذا الصك القانوني

تحقيقاً لمقاصد وأهداف هذا الصك القانوني، وضماناً للامتثال للالتزامات التي يتضمنها، تتعهد الدول الأطراف هنا بإنشاء منظمة منفذة لهذا الصك القانوني، تكون واجباتها هي، في جملة أمور، كما يلي:

- تلقي الاتهامات المتعلقة بعدم الامتثال من جانب الدول الأطراف.
- التحقيق فيما إذا كانت توجد أنشطة تشكل عدم امتثال.
- تنظيم مشاورات بشأن أوجه القلق المتعلقة بعدم الامتثال فيما بين الدول الأطراف المعنية.
- حث الدول الأطراف التي تكون قد انتهكت هذا الصك القانوني على اتخاذ تدابير لوقف أنشطة عدم الامتثال وتدارك النتائج الناجمة عنها.

حادي عشر - التعديلات

- يجوز لأي دولة طرف أن تقترح تعديلات لإدخالها على هذا الصك القانوني. ويقدم نص أي تعديل مقترح إلى الوديع الذي يكون عليه أن يعممه على جميع الدول الأطراف. ويكون الوديع عندئذ، إذا طلب إليه ذلك ثلث عدد الدول الأطراف أو أكثر من الثلث، أن يعقد مؤتمراً يدعو إليه جميع الدول الأطراف، بغية النظر في هذا التعديل.
- يجب الموافقة على أي تعديل على هذا الصك القانوني بأغلبية أصوات جميع الدول الأطراف. ويدخل التعديل حيز النفاذ بالنسبة إلى جميع الدول الأطراف لدى إيداع صكوك تصديق أغلبية جميع الدول الأطراف.

ثاني عشر - مدة الصك والانسحاب منه

- يكون هذا الصك القانوني لمدة غير محدودة.
- يكون لكل دولة طرف في هذا الصك القانوني، ممارسةً منها لسيادتها الوطنية، الحق في الانسحاب من هذا الصك إذا قررت أن أحداثاً غير عادية تتصل بموضوع هذا الصك القانوني قد وقعت وتعرض المصالح العليا لبلدها للخطر. ويكون عليها أن تقدم إشعاراً بهذا الانسحاب إلى وديع هذا الصك القانوني قبل الانسحاب بستة أشهر. ويشمل هذا الإشعار بياناً بالأحداث غير العادية التي تعتبر أنها قد عرضت مصالحها العليا للخطر.

ثالث عشر - التوقيع والتصديق

- يُفتح باب التوقيع على هذا الصك القانوني أمام جميع الدول في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ويجوز لأي دولة لم توقع على هذا الصك القانوني قبل بدء نفاذه أن تنضم إليه في أي وقت بعد ذلك.
- يخضع هذا الصك القانوني للتصديق من جانب الدول الموقعة عليه. وتودع لدى الأمين العام للأمم المتحدة صكوك التصديق أو الانضمام.

رابع عشر - بدء النفاذ

- يبدأ نفاذ هذا الصك القانوني لدى إيداع صكوك تصديق ... دولة بما في ذلك الدول الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- أما بالنسبة إلى الدول التي تودع صكوك تصديقها أو انضمامها بعد بدء نفاذ هذا الصك القانوني، فيبدأ نفاذ هذا الأخير في تاريخ إيداع صك تصديقها أو انضمامها.

خامس عشر - النصوص ذات الحجية

- يجب أن يودع هذا الصك القانوني، الذي تتساوى نصوصه الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يكون عليه أن يرسل نسخاً معتمدة منه إلى جميع الدول الموقعة والمنظمة.

يود الوفد الصيني أن يكرر أن العناصر الواردة أعلاه ما زالت مؤقتة للغاية. ويلزم إجراء مزيد من التنقيح والتعديل والتحسين والإحكام. ونحن مستعدون في ظل موقف متفتح للعمل مع الوفود الأخرى بغية القيام في موعد مبكر بإبرام صك قانوني يهدف إلى منع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه، عن طريق العمل الشاق والمفاوضات الجادة.

- - - - -